العنف المنزلي

تدابير/حلول في نطاق القانون المدني

دعونا نعرّف العنف الأسري: ويتمثل في «جميع أعمال العنف

الجسدية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية التي تحدث داخل الأسرة أو وحدة الأسرة أو بين الأزواج أو الشركاء الحاليين أو السابقين، بغض النظر عن من هو مرتكب هذه الأفعال فهو يشترك مع الضحية في نفس السكن أو قد تقاسمه معه"

نحدد العنف القائم على النوع الاجتماعي: ويمثل «العنف ضد

المرأة" على وجه الخصوص: "أي عنف موجه ضد المرأة بصفتها هذه، أو الذي يؤثر على النساء بشكل غير متناسب"، ليمثل شكلاً من أشكال التمييز الفعلي

دعونا نحدد الإساءة العائلية: وهي السلوكيات المسيئة التي ذكرها القانون تذكر فئة محددة من السلوك العنيف، والتي تستحق المزيد من التحديد، بالنظر إلى

تكرار الأمر نفسه في الدعاوى المتعلقة بالقاصرين:

وبالتالي يمكن أن تكون هذه السلوكيات هي تلك التي تم التصرف فيها ضد الشريك وتلك التي تم التصرف فيها ضد القاصرين، بشكل متكرر يسمى "العنف المشهود"

بعيد عن اسم الحالة ​​لكنها لا تزال تقع ضمن فئة الإساءة العائلية، مثل الحالات التي يرتكب فيها الإساءة تجاه الأطفال او الاطفال

ضد الوالدين و/أو الأحفاد ضد الأجداد)، والتي تنطبق عليها أوامر الحماية المشار إليها

فوق.

أهمية المعلومات الصحيحة

نسمع في كثير من الأحيان أخبارًا عن نساء يمتنعن عن طلب الحماية القضائية نظرًا لوجود تصور بعدم الحماية لكن كل هذه التصورات مبنية على معلومات خاطئة وخطيرة للغاية

وكثيرا ما تشير الأخبار إلى أن الضحية توجه إلى السلطات بدون جدوى،حتى إذا كانت هذه المعلومة صحيحة يجب تقديمها بدقة وتسليط الضوء على الأخطاء المرتكبة في تقديم الشكوى او أخطاء تدخل السلطات

و تجنب إعطاء معلومات مغلوطة تشعر الضحية بالإحباط والعجز

على عكس المعلومات الصحيحة التي لها اهمية كبيرة، لأن عدم الثقة في الأدوات القضائية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الضحايا

بين النساء اقنعن بالخطأ أن "لا فائدة من الإبلاغ".

الإعلام بطريقة واسعة النطاق تصل إلى جميع مستويات المواطنة، من المدارس إلى

مرافق المستشفى، حيث يمكن للضحايا الحصول على التوجيهات والمعلومات

أبسط وأدق طريقة ممكنة لقطع دائرة العنف المنزلي

ولكن كيف يمكن كسر دورة العنف المنزلي ؟

، من الجيد تبديد الأسطورة أو الصورة النمطية القائلة بأن "الإبلاغ لاجدوى منه...

". في الواقع، يجب أيضًا أن تكون المعلومات الصحيحة قادرة على توضيح السبل الأخرى التي من الممكن اللجوء لها

وأخيرا،الحماية من العنف المنزلي من ارتكاب الجريمة واكتشافها

محددة، مما يعزز الوظيفة المميزة لقاضي الأسرة الذي يجب عليه التأكد من

العنف، وليس الجريمة، لأنه يمكن أن يكون هناك عنف حتى في غياب السلوك الإجرامي

وهذه إحدى الخطوات الأساسية للإطار التنظيمي الجديد الذي يسمح للقاضي تقييم العنف في المرحلة الأولية من الإجراء، وذلك لمقاطعة

دورة العنف عاجلا.

متى يُطلب من القاضي المدني تحديد مدى وجود سلوك عنيف؟

حسنًا، دعونا نتذكر أنه بالإضافة إلى أوامر الحماية، التي تم تنظيمها بالفعل قبل الإصلاح بواسطة المواد. 342

مكررًا وثالثًا من القانون المدني، ثم أعيد تنظيمه لاحقًا وإدخاله في الانضباط الإجرائي بموجب المادة.

473 مكرر ن. 69 وما يليها. CPC, هناك أيضًا إجراءات مدنية للانفصال/الطلاق مع أو

بدون أطفال، بالإضافة إلى إجراءات حضانة الأطفال المولودين لأزواج غير متزوجين.

ومع ذلك، في سياق هذه الإجراءات أمام القاضي المدني حيث يُزعم حدوث سلوك عنيف،

في الوقت الحاضر هناك اعتراف واسع بإمكانية إدارة أوقات الإجراء الذي يمكن تقديمه فيه

مسار إلى "المسار التفضيلي" الذي يتم فيه تنفيذ ما يلي:

تقصير المواعيد الإجرائية

إسناد صلاحيات رسمية واسعة للقاضي (المدرسين وغيرهم) ليسمح للقاضي

من الأسرة التحقيق الدؤوب في أعمال العنف

افتراض التدابير المؤقتة والعاجلة

وفي الواقع، أدخل الإصلاح الإجرائي المدني الأخير قسم "حول العنف

"المنزلي والعنف ضد المراة" وهو قسم يتيح استجابة أكثر فورية لطلب الحماية بفضل العناصر الجديدة التالية:

توقع عتبة التنبيه -

توفير مسار تفضيلي للدعاوى المتعلقة بادعاءات العنف-

تقييم العنف في المرحلة الأولية من الإجراء -

تخصيص صلاحيات واسعة للقاضي (المدربين وغيرهم) -

-ما هي أوامر الحماية من الإساءة الأسرية ومتى تكون؟

من الممكن أن تسأل/تحصل على

الحماية وهي تدابير احترازية تُمنح بناء على طلب أحد الأطراف

افتراض احتمالية الخطر الذي تتعرض له الضحية (الزوج أو الزوج السابق،

المتعايش أكثر uxorio أو المتعايش السابق، المتزوجين مدنيا، المتعايشين في أنواع مختلفة

الآباء / الأطفال)

ولذلك ينص القانون على أنه "عندما يكون سلوك الزوج أو الشريك أو غيره من المتعايشين

سبباً لضرر جسيم يلحق بالسلامة الجسدية أو المعنوية أو يقمع حرية الشخص الآخر، هنا يجوز للقاضي بناءً على طلب أحد الطرفين، أن يعتمد بموجب مرسوم واحدًا أو أكثر من التدابير المشار إليها في المادة 473

70 مكررًا ، فإن افتراض المعاشرة لم يعد شرطا ضروريا،ويمكن أيضًا اتخاذ نفس الإجراءات بشرط استيفاء الشروط الاحترازية

عندما تتوقف المعاشرة": عنصر جديد مهم يعيد تعريف الافتراضات

أوامر الحماية:

- طلب الحفلة

- الإضرار الجسيم بالسلامة الجسدية أو المعنوية أو بالحرية؛

- المعاشرة، ولكن أيضًا EX CONVIVENZA (الزوج، المتعايش أكثر uxorio، متحد مدنيًا،

المتعايشين في قدرات مختلفة مثل الوالدين / الأطفال

المزيد من الأخبار من الإصلاح الأخير تتعلق بإمكانية مطالبة الحكومة باوامر الحماية أيضًا في أحكام الجدارة

وتجد أوامر الحماية، في الواقع، دخولاً كاملاً ومشروعًا في إجراءات الجدارة،

أن يكون قاضي الأسرة قادراً على النظر في الإجراءات التي يُزعم فيها وقوع أعمال عنف،

إصدار الإجراءات الأنسب لحماية القاصر والضحية، بما في ذلك

التدابير التي لها نفس المحتوى مثل تلك المشار إليها في القانون. 473-مكرر.70 c.p.c.à أوامر

الحماية بالفعل

مكان تقديم الاستئناف للحصول على أوامر الحماية في وقت واحد

قبل معالجة ما يسمى بالدعوى الجدارية (انفصال، طلاق، أو

تنظيم حضانة القاصرين المولودين لزوجين غير متزوجين)، ولكنه معلق أيضًا

الإجراءات المذكورة أمام القاضي الذي يجوز له اتخاذها على سبيل الاحتياط

نتيجة تحقيق موجز باستخدام صلاحيات التحقيق، بما في ذلك السلطات غير الرسمية.